بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
مكتب رئيس المحكمة

كومارى عيراق
دادگاى باڵاى ئيتتيحادى

العدد ١٢١/اتحادية/٢٠٢٢/٩٠٩
التاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧

الى رئاسة الجمهورية

م/ اجابة

تحية طيبة

بناءً على ما جاء بكتابكم بالعدد ( م. ر. ج/١/٣/١٠٤٨) في ٢٠٢٢/٥/١٦ نوضح بأن قرار هذه المحكمة بالعدد (١٢١/اتحادية/٢٠٢٢) في ٢٠٢٢/٥/١٥ المتضمن تفسير(عبارة تصريف الامور اليومية) التي وردت ضمن المادة (٦٤/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ إذ تضمن القرار المذكور آنفاً ((إن حكومة تصريف الأمور اليومية تعني بأنها تلك الحكومة المتحولة من حكومة طبيعية بكامل الصلاحيات الى حكومة محدودة الصلاحيات ويتحقق ذلك بحالتين، الأولى بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء الى حين تأليف مجلس وزراء جديد استناداً لأحكام المادة (٦١/ثامناً/ أ و ب و ج و د)، والثانية عند حل مجلس النواب وفقاً لما جاء في المادة (٦٤/اولاً) من الدستور وفي كلتا الحالتين يعد مجلس الوزراء مستقيلاً ويواصل تصريف الأمور اليومية التي تتضمن اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها استمرار عمل سير المرافق العامة بانتظام وديمومة استمرار تقديم (الخدمات للشعب)

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٢٢/٥/١٧

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad
Tel : 00964 7706770419
P.O. Box : 55566
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الإتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية
هاتف : ٠٠٩٦٤ ٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
ص. ب : ٥٥٥٦٦
البريد الألكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
مكتب رئيس المحكمة

كومارى عيراق
دادگاى باڵاى ئيتتيحادى

العدد ١٧١/اتحادية/٢٠٢٢/٩٠٩
التاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧

ولا يدخل ضمنها القرارات التي تنطوي عن أسباب ودوافع سياسية ذات تأثير كبير على مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يدخل كذلك ضمنها اقتراح مشاريع القوانين وعقد القروض أو التعيين في المناصب العليا للدولة والإعفاء منها أو إعادة هيكلية الوزارات والدوائر)). وأن ( سير المرافق العامة بانتظام، وديمومة استمرار تقديم الخدمات للشعب) يشمل الغذاء والدواء والكهرباء ومتطلباتها وتوفير الأمن بكافة جوانبه، وأن الحكومة وكافة توابعها ملزمة بتوفير ذلك، مع وجوب مراعاة أحكام المادة (١٣) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ والتي نصت على ( في حالة تأخر إقرار الموازنة العامة الاتحادية حتى ٣١/ كانون الاول من السنة السابقة لسنة إعداد الموازنة، يصدر وزير المالية اعماماً وفق الآتي: اولاً: الصرف بنسبة (١٢/١) (واحد/ اثني عشر) فما دون من اجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة، على أساس شهري ولحين المصادقة على الموازنة العامة الاتحادية.)، ومراعاة احكام المادة (١) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ (قانون التعديل الاول لقانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩) والتي نصت على ( يلغى البند (ثانياً) من المادة (١٣) من القانون ويحل محله ما يأتي: المادة (١٣ ـ ثانياً: الصرف على المشاريع

القاضي
بلسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٢٢/٥/١٧


Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad المحكمة الإتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية
Tel : 00964 7706770419 هاتف : ٠٠٩٦٤ ٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
P.O. Box : 55566 ص. ب : ٥٥٥٦٦
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com البريد الألكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
مكتب رئيس المحكمة

كومارى عيراق
دادگاى باڵاى ئيتتيحادى

العدد ١٠١/اتحادية/٢٠٢٢/٩٠٩
التاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧

الاستثمارية المستمرة استناداً لذرعات العمل المنجزة او التجهير الفعلي للمشروع بعد التأكد من توفر السيولة النقدية والتي لها تخصيصات ضمن مشروع قانون الموازنة للسنة اللاحقة.)

وكذلك مراعاة أحكام المادة (٢) من ذات القانون والتي نصت على (يلغى البند (ثالثاً) من المادة (١٣) من القانون ويحل محله ما يأتي:

المادة (١٣ ــ ثالثاً: في حالة عدم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة مالية معينة تعد البيانات المالية النهائية المصروفة فعلاً أساساً للبيانات المالية للسنة التي لم تقر فيها الموازنة وتقدم الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليها.).

مع التقدير

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا
٢٠٢٢/٥/١٧

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad
Tel : 00964 7706770419
P.O. Box : 55566
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الإتحادية العليا - العراق - بغداد - حي الحارثية ٣-٣
هاتف : ٠٠٩٦٤ ٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
ص. ب : ٥٥٥٦٦
البريد الألكتروني